TheSafe Zone Project in Northern Part of Syria and the Iraqi and Regional Stance towards it

Khalida Ibrahim khalil (PhD)
University of Mosul - College of Arts
Department of Turkish Language
Email: dr.khalida_ibrahim@uomosul.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i147.4189

Abstract

The security zone project in the northern part of Syria, which Turkey has called for establishing it near its borders with Syria., is a thorny issue that has had an impact on regional and international positions over Turkish policy.

The importance of the topic comes from the fact that it examined a topic that has made headlines not only on Syria and Turkey, but on the security of the neighboring countries of Syria, particularly Iraq, which also had a monument from Turkish operations in this regard, as Turkish forces penetrated into Iraqi territories in the northern part of Iraq.

Keywords: safe zone, Syria, Turkey, Russia, Iran, Iraq.

مشروع المنطقة الآمنة في شمال سوريا والموقف العراقي والإقليمي منها

م.د. خالده إبراهيم خليل
جامعة الموصل/ كلية الآداب
قسم اللغة التركية

(مُلَخَّصُ البَحث)

يعد مشروع المنطقة الآمنة في شمال سوريا، الذي دعت تركيا إلى إقامته ضمن حدودها مع سوريا، من القضايا الشائكة التي كان لها تأثير في الموقف العراقي والمواقف الإقليمية من السياسة التركية. وتأتي أهمية الموضوع من حيث أنه ناقش موضوع له تبعات ليس على سوريا وتركيا فقط بل على أمن دول جوار سوريا وفي مقدمتها العراق الذي كان له نصيب أيضا من العمليات التركية إذ توغلت القوات التركية داخل الأراضي العراقية شمال العراق. إن إقدام تركيا على إنشاء المنطقة الآمنة شمال سوريا أدى إلى ردود أفعال عراقية وإقليمية ودولية متباينة بين المؤيد والمعارض. لا سيما روسيا التي كانت قواتها موجودة على الأراضي السورية، بينما الموقف الإيراني كان مؤيدا لهذه العملية لذلك كان لإنشاء هذه المنطقة تأثيرات في علاقات تركيا الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: المنطقة الآمنة، سوريا، تركيا، روسيا، إيران، العراق.

المقدمة

يعد مشروع المنطقة الآمنة في شمال سوريا، الذي دعت تركيا إلى إقامته على حدودها مع سوريا ٢٠١٣، من القضايا الشائكة التي كان لها تأثير في المواقف الإقليمية والدولية من السياسة التركية. تأتي أهمية الموضوع من كونه ناقش مسألة لها تبعات ليس على سوريا وتركيا فحسب بل على أمن دول جوار سوريا وفي مقدمتها العراق الذي كان له نصيب أيضا من العمليات التركية إذ توغلت القوات التركية داخل الأراضي العراقية شمال العراق.

إن إقدام تركيا على إنشاء المنطقة الآمنة شمال سوريا نتجت عنه ردود أفعال إقليمية ودولية متباينة بين مؤيد ومعارض. فكان موقف روسيا رافضا لإقامتها بينما أيدت إيران هذه العملية؛ لذلك كان لإنشاء هذه المنطقة تأثيرات في علاقات تركيا الإقليمية والدولية.

قسم البحث على مبحثين؛ تناول المبحث الأول: الأزمة السورية أسبابها وتداعياتها و اندرجت تحته عنوانات فرعية تمثلت بالموقف التركي تجاه الأزمة السورية، ودوافع تركيا لإقامة منطقة آمنة شمال شرق سوريا، كما فصلنا القول في تشكيل وحدات حماية الشعب الكردي، ومشروع المنطقة الآمنة، وانسحاب القوات الأمريكية من شمال سوريا، بينما عرضنا في المبحث الثاني الموقف العراقي بشكل خاص والإقليمي والدولي بشكل عام من إنشاء المنطقة الآمنة. وكانت خاتمة البحث الاستنتاجات التي خرجنا بها من تتبع وتقصي الحقائق ولاسيما بهذا المشروع.

المبحث الأول

الأزمة السورية أسبابها وتداعياتها

أولاً: الموقف التركي تجاه الأزمة السورية:

كان للجوار الجغرافي وطول الحدود بين سوريا وتركيا فضلا عن تقارب الثقافات والمصالح المتبادلة بين البلدين سياسياً وامنياً واقتصادياً لا سيما في المناطق الحدودية تأثير كبير في العلاقات القائمة بين البلدين لا سيما بعد إلغاء التأشيرة بين البلدين عام ٢٠٠٩، إذ أصبح بإمكان المواطنين السوريين والأتراك عبور الحدود لمدة تسعين يوماً من دون أي متطلبات أو أوراق باستثناء جواز السفر (محمد، ٢٠١١، صفحة ٧٥)

وفي آذار عام ٢٠١١ اندلعت الثورة السورية، حاولت تركيا في بداية الأزمة إقناع النظام السوري بتفادي تداعيات اتساعها، وذلك من خلال القيام بعمليات إصلاحية شاملة. لكن الرئيس السوري بشار الأسد استمر بسياسته الداخلية فضلا عن عدم استجابته لمطالب الإصلاحات التركية، كل هذا أسهم في تدهور العلاقات بين الجانبين وأعلنت تركيا دعمها للثورة السورية ورفضها لسياسات نظام بشار الأسد ودعت تركيا إلى الضغط على الحكومة

السورية كما دعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى ضرورة إقامة مناطق آمنة للمدنيين (الجبوري، ٢٠١٧، صفحة ٢٠).

بدأت تركيا بدعم المعارضة السورية مادياً ومعنوياً لا سيما بعد أن أصبحت الأزمة السورية لا تخص سوريا وإنما مسألة داخلية تركية أيضاً نتيجة لتدفق آلاف اللاجئين السوريين إلى تركيا، وأكدت تركيا استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي من أجل حل هذه الأزمة.

قامت تركيا بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي من أجل دعم المعارضة وتقوية موقفها من جهة وفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على النظام السوري من جهة أخرى (العبيدي، ٢٠١٦، الصفحات ١٠٠-١٠١).

مما تقدم نلاحظ أن هناك تبايناً واختلافاً في الموقف التركي من ثورات الربيع العربي، من دولة عربية إلى أخرى. يمكن إرجاء ذلك إلى عدة أسباب منها؛ أن تركيا تعتمد في سياساتها الخارجية على مبدأ المصالح الاقتصادية والسياسية، وأن قدرتها على التأثير تختلف من دولة عربية إلى أخرى.

دعمت تركيا أحزاب المعارضة السورية من خلال إقامة المؤتمرات لهم على الأراضي التركية، والسعي إلى تسليحهم وإقامة مناطق حظر جوي، وتأسيس مجلس انتقالي أطلق عليه (المجلس الوطني السوري) سعت تركيا لإضفاء صيغة الشرعية عليه (الحمد، ٢٠١٢، صفحة ٨٧).

إن السياسة التركية الرامية إلى تحقيق التوازن بين دعمها للنظام السوري من جهة والمعارضة السورية للإصلاح من جهة أخرى، بقيت محددة بسياسة السوريين حيال مستوى الضغوط المطالبة بالإصلاح، وتأييد مطالب الشعب السوري، لذلك عملت تركيا على الحيلولة دون انفجار الاوضاع في سوريا.

سعت تركيا منذ بداية الثورة السورية إلى الحفاظ على قنوات تواصل مع سوريا، وذلك بسبب المصالح المشتركة لا سيما الاستثمارات الاقتصادية بين البلدين، إلا أن الموقف التركي هذا تغير لا سيما بعد توجيه النظام السوري أصابع الاتهام إلى تركيا حول الدور التركي واتهامه بدعم النظام السوري، فضلا عن اتهامه بازدواجية التعامل مع الثورات العربية، لا سيما إذا ما قورن موقفها من الثورة السورية مقارنة بالثورة الليبية والمصرية (سليم، ٢٠١٣، صفحة ١٠٥).

كان للأزمة السورية أثر كبير في التغيير الجذري للعلاقات السورية-التركية، لا سيما بعد ازدياد الضغوطات الإقليمية والدولية، فضلا عن الضغوط الداخلية، كما كان لفرض المزيد من العقوبات الأوربية والامريكية على النظام السوري، كل هذه الأسباب كانت وراء

تحول الموقف التركي حيال الازمة السورية. ولاسيما بعد الاتهامات الكثيرة التي وجهت إلى سياسة النظام السوري المتمثلة بازدياد الضحايا المدنيين في العمليات العسكرية للنظام في مناطق التي شهدت مظاهرات (الجبوري، ٢٠١٧، صفحة ١٧٧).

بدأت تركيا بالتحرك من أجل إقناع عدد من الدول الكبرى وفي مقدمتها روسيا بضرورة موافقتها على مشروع قرار ضد النظام السوري ووضعه تحت البند السابع. وفي ١٨ تموز ٢٠١٢ قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة موسكو لإقناع الروس، لكن وبسبب الخلافات التركية–الروسية في طبيعة موقفيهما من الأزمة السورية لم ينجح في إقناع الروس. وكانت تركيا قد قامت بسحب سفيرها من دمشق بالتزامن مع قرار جامعة الدول العربية القاضي بتجميد عضوية سوريا في الجامعة في الثالث عشر تشرين الثاني ٢٠١١. وأكد وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو في اجتماع لجامعة الدول العربية عن دعم تركيا لكافة جهود جامعة الدول العربية لحل الأزمة السورية (محمد، ٢٠١١، صفحة ٨٣) .

بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" عام ٢٠١٤ على مساحات واسعة من العراق وسوريا، وتشكيل تخالف دولي للقضاء عليه، طالب التحالف الدولي تركيا بالانضمام إليه، إلا أن تركيا رفضت الانضمام ووضعت شروطاً لذلك أهمها إقامة منطقة آمنة فضلا عن استهداف النظام السوري، و تنظيم "داعش" على حد سواء (ابو الحسن، ٢٠١٤، صفحة ٣٤).

من خلال تتبع السياسة التركية تجاه الأزمة السورية يمكن ملاحظة جملة من التناقضات في المطالب التركية، فهي لم تدعم سياسة الولايات المتحدة للقضاء على "داعش" ما لم يتم استهداف نظام بشار الأسد أيضاً، فضلا عن أن تركيا لن ترضَ بتقوية المعارضة السورية من غير دعم تنظيم "داعش" في المقابل عملت تركيا مع فصائل المعارضة السورية، والتي من ضمنها فصائل صنفت من الولايات المتحدة على أنها فصائل إرهابية كـ "جبهة النصرة"، بينما تعارض أي جهود أمريكية لدعم حزب العمال الكردستاني، وقد استندت تركيا في سياستها هذه إلى أن أي استراتيجية أدت فقط إلى القضاء على "داعش" إلى تقوية نظام بشار الأسد، في حين أن إضعاف النظام السوري قد يؤدي إلى تقوية حزب العمال الكردستاني، لذلك كانت السياسة التركية تسعى إلى القضاء على تنظيم "داعش" ونظام الأسد على حدٍ سواء وإخضاع حزب العمال الكردستاني أيضاً (سليم، ٢٠١٣، صفحة ١١٠).

رفضت تركيا قبول طلب الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة "انجرليك" التي تقع جنوب تركيا، لانطلاق طائرات أمريكية لقصف تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا على اعتبار أن هذه الضربات الجوية غير مجدية، كما وضعت شرط تنحي بشار

الأسد عن السلطة أولوية لمشاركتها في التحالف الدولي للقضاء على تنظيم "داعش" (العبيدي، ٢٠١٦، صفحة ١٠٧).

من خلال ما تقدم يمكن عد الموقف السياسي التركي من الأزمة السورية كان في البداية يعمل على الدعوة إلى ضبط النفس لجميع الأطراف، ثم تغير لا سيما بعد رفض نظام بشار الأسد للإصلاحات التي قدمها حزب العدالة والتنمية المطالبة بتنحي نظام بشار الأسد عن السلطة مستندة بذلك إلى قرارات مؤتمرات جنيف، التي تنص على أن أي عملية انتقال سياسي في سورية يجب أن تكون من دون مشاركة نظام بشار الأسد (صبري، ٢٠١٢، صفحة ٢٤).

ثانياً: دوافع تركيا لإقامة منطقة آمنة في شمال شرق سوريا

وقعت كل من تركيا وروسيا وإيران في إسطنبول في أيار ٢٠١٧، مذكرة اتفاق تتضمن إنشاء مناطق عديدة تم إطلاق تسمية "مناطق تحقيق التصعيد" أو ما عرف فيما بعد بـ "المناطق الآمنة" في سوريا، الغاية منها تخفيض التصعيدات العسكرية بين الأطراف المتنازعة في سوريا والعمل على حماية المدنيين الموجودين في هذه المناطق (الجبوري، ٢٠١٧، صفحة ١٨٥).

بدأت مخاوف تركيا بالتزايد عندما شرع أكراد سوريا وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل على توسيع مناطق نفوذهم، وذلك من خلال السيطرة على مناطق واسعة في سوريا بعد تلقيهم الدعم من الولايات المتحدة في حربهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وقد تمكنوا من خلال هذه المعارك من السيطرة على جميع الأراضي السورية الواقعة شرق نهر الفرات حيث تقع مدينة "الرقة" التي كانت عاصمة للتنظيم (تركيا... الأكراد يهددون عرش أردوغان. (n.d. ,

بسطت القوات الكردية نفوذها على مناطق واسعة على الحدود السورية–التركية بصورة تدريجية منذ عام ٢٠١٦، مكونةً بذلك ما يشبه "الحزام الكردي" حول الحدود التركية – السورية، مما أشعر الأتراك بالخطر على النسيج الوطني لبلادهم ووحدة أراضيهم، لذلك قامت القوات التركية بتنفيذ عمليات في منطقة الحدود، أهمها "درع الفرات" و"غصن الزيتون"، إذ انطلقت عملية "درع الفرات" في آب ٢٠١٦، وشملت العديد من المناطق الريفية في حلب، أما عملية "غصن الزيتون" في ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٦، فتمكنت من خلالها القوات التركية من السيطرة على مناطق عدّة في حلب أهمها منطقة عفرين التابعة لمحافظة حلب والتي كانت تسيطر عليها قوات "وحدات حماية الشعب الكردي" (PKK)، وبهذا استطاعت تركيا تأمين مناطقها الحدودية مع سوريا من العمليات العسكري. وأصبحت حليفاً مقرباً من الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت السيطرة على أجزاء واسعة من المناطق في

شمال سورية والتي تحتوي على ٥٠% من حقول النفط السورية فضلا عن العديد من حقول الغاز. كما أعلنت قوات حماية الشعب الحكم الذاتي في مدينة كوباني وعدد من المدن السورية التي تقع تحت سيطرتها، وقد حصلت هذه القوات على دعم كبير من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الدعم الصحي من روسيا (العبيدي، ٢٠١٦، صفحة ١٠٨).

نتيجة للنجاحات التي حققتها وحدات حماية الشعب ودعمها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية توترت العلاقات الأمريكية–التركية، وبعد قيام حزب العمال الكردستاني بالعديد من العمليات داخل الأراضي التركية توقفت محادثات السلام بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في حزيران ٢٠١٥ (تركيا... الاكراد يهددون عرش اردوغان، بلا تاريخ).

ثالثاً: وحدات حماية الشعب الكردي

يبلغ عدد أعضاء وحدات حماية الشعب ٥ –٢٠ ألف مقاتل، وقد شكلت في تشرين الأول ٢٠١٥ ائتلافاً عسكرياً مع فصائل كردية وتركمانية وعربية وسريانية تعمل في الشمال السوري عرف باسم "قوات سوريا الديمقراطية" خاضت هذه القوات العديد من المعارك مع كل من جبهة النصرة وحركة أحرار الشام في منطقة عفرين وفي مناطق في مدينة حلب، وقد انصب تركيز الجماعات الكردية على قتال "داعش" منذ عام ٢٠١٤، عندما دعا زعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان" الأكراد إلى بدء مقاومة ضد "داعش" . (العبيدي ح.، ٢٠١٨، صفحة ١١٠)

تشكلت قوات سوريا الديمقراطية غالباً من الأكراد والعرب تدعمهم الولايات المتحدة الامريكية، وقد أسس الـ (SDF) منطقة حكم ذاتي في شمال سوريا تدعى روجافا (العبيدي م.، ٢٠١٦، صفحة ١١٢). وتعتمد في تمويلها على الضرائب التي تحصل عليها من المناطق الكردية فضلا عن دعم حزب العمال الكردستاني، أما تسليحها فبعض من الأسلحة تحصل عليها من البيشمركة "القوات النظامية في كردستان العراق" فضلا عن الأسلحة التي حصلت عليها بعد معركة عين العرب "كوباني" في آب ٢٠١٥، وكذلك الأسلحة التي حصلت عليها من مدينة عفرين بعد فرار الجيش السوري من (مطار منغ العسكري) (العبيدي م.، ٢٠١٦، صفحة ١١٣).

رابعا: مشروع المنطقة الآمنة في شمال سوريا:

منذ بداية الثورة السورية عام ٢٠١١، ومع بدء نزوح السوريين إلى تركيا، رأت تركيا أنه يجب إقامة منطقة آمنة داخل الأراضي السورية لحماية المدنيين، لذلك بدأت بدعوة المجتمع الدولي إلى تبني هذه الفكرة، وقامت الحكومة التركية بالاتصال بالإدارة الأمريكية وعرضت على الرئيس الأمريكي باراك أوباما، العمل على تأسيس منطقة عازلة داخل سوريا (الحمد، ٢٠١٢، p. ١٩٥)، على أن تخضع لإشراف الأمم المتحدة، لتكون ملاذاً للمدنيين السوريين

الذين يهربون من الحرب داخل سوريا، إلا أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما اتبعت سياسة التسويف والمماطلة، إذ إن فكرة المنطقة الآمنة طرحت للمرة الأولى من خلال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠١٣، وقد كان رد الرئيس الأمريكي على طلب الرئيس التركي هو الموافقة على إقامة تلك المنطقة إلا أن هذه الموافقة كانت مؤقتة إذ تراجع عن موقفه بدعوى أنها يمكن أن تتسبب في عرقلة العديد من الاتفاقيات الدولية (دخيل، ٢٠١٢، الصفحات ٣٠-٣٥).

عام ٢٠١٦ أعلنت قوات "قسد" إنشاء منطقة فيدرالية لا سيما بها شمال سورية بعد سيطرتها على الحدود السورية- التركية بدعم أمريكي. عدت تركيا هذه المنطقة تهديداً لأمنها الاستراتيجي، لذلك قامت بعمليتين عسكريتين داخل الأراضي السورية "درع الفرات" و"غصن الزيتون" في آب عام ٢٠١٦ ضد تنظيم داعش، حررت منها أراضٍ واسعة في ريف حلب من سيطرة التنظيم أهمها جرابلس والباب. وبموازاة هاتين العمليتين، اتفقت تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء خارطة طريق بخصوص مدينة منبج، وتضمن هذا الاتفاق تسيير دوريات مشتركة يقوم بها جنود اتراك مع جنود امريكان في المناطق الحدودية للمدينة، إلا أن الأمريكان تهاونوا ولم يتقيدوا بنص الاتفاق مع أنقرة، لتبقى القوات الكردية محافظة على أماكن وجودها كما دعت الأمم المتحدة جميع أطراف النزاع إلى الاتفاق حول المنطقة الآمنة المقرر انشاؤها في شمال سوريا دون تصعيد. (صبري، ٢٠١٢، صفحة ٢٧)

ورغم كل المحاولات التركية المبذولة لإنشاء هذه المنطقة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما حكومة الرئيس الأمريكي باراك أوباما فضلت تدريب الفصائل السورية الداخلية لمحاربة النظام (الجبوري، ٢٠١٧، صفحة ١٩٩).

في المقابل فإن تركيا وبعد عدم قيام الولايات المتحدة بأي خطوة إيجابية في إنشاء المنطقة الآمنة، بدأت بإجراء مفاوضات "أستانا" مع كل من إيران وروسيا، وقد استطاعت من خلال هذه المفاوضات إنشاء مناطق منزوعة السلاح وخالية من العناصر الإرهابية، إلا أن بقاء عناصر حزب الاتحاد الديمقراطي في منطقة شرق الفرات، أدى إلى ضرورة استمرار المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لإنهاء وجودهم شرق الفرات. إن إنشاء المنطقة الآمنة في شمال سوريا سيساعد في إعادة ٣ ملايين لاجئ سوري موزعين في أنحاء العالم إلى سوريا، لا سيما إذا تم توسعة المنطقة الآمنة السورية من خلال امتدادها لتشمل خط دير الزور-الرقة، لا سيما أن تركيا لا يمكنها تحمل موجة هجرة جديدة إليها من سوري، فضلا عن أن استقرار الأوضاع في سوريا سينعكس بشكل إيجابي على جيرانها (واكير، ٢٠١٢، صفحة ٢٠٦).

أكد الرئيس التركي ضرورة عقد مؤتمر للدول المانحة تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك لدعم عملية عودة اللاجئين السوريين إلى المنطقة الآمنة المزمع انشاؤها في شمال سوريا. ودعا أردوغان إلى ضرورة عقد اتفاق على مستوى دول العالم حول اللاجئين السوريين والمهاجرين، داعياً العالم إلى المبادرة من أجل وقف الأزمة الانسانية في سوريا ودعم جهود تركيا في هذا السياق، قائلاً: "لا يمكننا إيجاد حل دائم للمسألة السورية ما لم يتم تأكيد مفهوم الوقوف على مسافة واحدة من المنظمات الإرهابية كافة"، وإنه حان الوقت لإنهاء الأزمة السورية، التي كانت من نتائجها مقتل مليون إنسان وتهجير حوالي ١٢ مليون آخرين، وإن تركيا هي في مقدمة الدول التي تضررت من مخاطر تنظيم داعش الارهابي، وان نفقات تركيا على اللاجئين السوريين في أراضيها بلغت ٤ مليار دولار منذ عام ٢٠١١، كما أضاف: أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي بلغت ٣ مليارات يورو (دخيل، ٢٠١٢، صفحة ٢٣).

خامساً: انسحاب القوات الأمريكية من شمال سوريا:

تميز الموقف الأمريكي تجاه إنشاء المنطقة الآمنة في شمال سوريا، بوجود العديد من الانقسامات سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية، ففي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، نشر "الرئيس الأمريكي دونالد ترامب" تغريدة ذكر فيها أن "القوات الأمريكية ستنسحب من المنطقة وسيتم إنشاء منطقة آمنة بعمق ٢٠ ميلاً/٣٢ كيلومتر" ونتيجة للصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي استنادا للقوانين الامريكية التي أعطته العديد من الصلاحيات، فإنه اتبع سياسة تقوم على المناورة في السياسة الخارجية، لذلك تمكن من إصدار قرار انسحاب القوات المركزية الأمريكية والتحالف الدولي من سوريا، وعلى الرغم من تقديم عدد من قادة هذه القوات استقالاتهم، فإنه لم يتراجع عن قراره (الجبوري، ٢٠١٧، صفحة ٢٠٣).

أعلن "الرئيس الأمريكي دونالد ترامب" قراره سحب القوات الامريكية من سوريا وإنشاء منطقة آمنة تديرها تركيا وحدها أو مع الولايات المتحدة الامريكية وقد كانت هذه التصريحات فرصة لتحسين العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة بعد مدة من التوترات بينهما، وعزمت الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة تركيا إلى معسكرها بعد أن بدأت تركيا بالانضمام إلى المعسكر الروسي– الإيراني بعد مفاوضات "أستانا" (مركز الفكر الاستراتيجي، هل تنجح تركيا في إقامة منطقة آمنة في شرقي الفرات، ٢٠١٧، صفحة ٦٢).

إن بقاء القوات الأمريكية داخل سوريا لا يعد من أولويات السياسة الخارجية الامريكية، لذلك فإن قرار الانسحاب الأمريكي من الشمال السوري سيعمل على إيقاف التوسع الإيراني في العراق من خلال العقوبات الاقتصادية والعسكرية، فضلا عن حماية آبار النفط ومنع

التمدد الايراني في المنطقة، وأن هذه السياسة لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على قوات الاتحاد الديمقراطي في شمال سوريا، لا سيما أن هذا الحزب معادٍ لتركيا ولن يتردد في التحالف مع إيران والنظام السوري ضد تركيا، فضلا عن عدم امتلاك حزب الاتحاد الديمقراطي القوة الكافية للاعتماد عليها في مواجهة إيران (واكير، ٢٠١٢، صفحة ٢١٠).

إن قرار الولايات المتحدة الامريكية جاء بعد أن أدركت أن انسحابها من سوريا يعمل على إيقاف التمدد الإيراني في العراق فضلاً عن العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على إيران سيعتمد أيضاً على إيقاف التمدد الإيراني في المنطقة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تلافي أخطائها التي أدت إلى اصطفاف روسيا مع ايران وتركيا في معسكر واحد (العبيدي م.، ٢٠١٦، صفحة ١١٢).

المبحث الثاني

الموقف الإقليمي والعراقي من إنشاء المنطقة الآمنة شمال سوريا

أولا: الموقف العراقي والعربي من مشروع المنطقة الآمنة في سوريا

أدانت الدول العربية العملية العسكرية التي أطلقتها تركيا لإنشاء المنطقة الآمنة في سوريا، عادة التحرك التركي عدوانا على المنطقة واعتداءً صارخا على سيادة دولة عربية شقيقة، و أعلن العراق على لسان رئيس الجمهورية برهم صالح أن التوغل التركي العسكري في سوريا تصعيد خطير وسيؤدي إلى تعزيز قدرة الإرهابيين وإعادة تنظيم صفوفهم، فضلا عن أنه يشكل خطرا على الأمن الإقليمي والدولي ، ودعا العراق إلى ضرورة إيجاد حل سياسي لمعاناة الشعب السوري لإعطائهم حقوقهم في الأمن والسلام والعيش الكريم. (بدوي، ٢٠١٩، صفحة ١٧)

عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا بالتشاور مع وزير خارجية العراق " رئيس مجلس جامعة الدول العربية في دورته آنذاك" تزامنا مع إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إطلاقه عملية عسكرية شمال شرق سوريا وذلك بعد فشل المفاوضات بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية حول إقامة منطقة آمنة شمال شرق سوريا. وأعربت الدول العربية وفي مقدمتها العراق عن خطورة هذا العدوان لما تمثله هذه المنطقة من وضع أمني حرج ليس لسوريا فقط بل العراق أيضا، بوصفها امتداد جغرافي واحد يقع تحت تأثير نفس الظروف السياسية والأمنية ، وإن العملية العسكرية التركية لها انعكاسات سلبية على الأمن في المنطقة ويؤثر في الاستقرار الأمني ، لا سيما مع وجود "عناصر داعش الإرهابيين" وفشل الجهود الدولية في مكافحة هذا التنظيم في تلك المنطقة، ويجب اتخاذ كل ما يلزم من المجتمع الدولي لضمان تحمل تركيا مسؤوليتها في منع تسلل العناصر الإرهابية الى خارج سوريا . وتم عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب

في يوم الأربعاء الموافق ٩ تشرين الأول عام ٢٠١٩ بناء على طلب جمهورية مصر العربية لبحث العدوان التركي على الأراضي السورية، وتأكيد أن هذه العملية تمثل اعتداء غير مقبول على سيادة دولة عضو في الجامعة العربية، وهذا يتنافى مع قواعد القانون الدولي، فضلا عن رفض أي محاولة تركية لغرض فرض تغييرات ديموغرافية في سوريا عن طريق استخدام القوى العسكرية لإنشاء (المنطقة العازلة) (أوسط، ١٥/ تشرين الأول .(2019 /

قرر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب خفض العلاقات الدبلوماسية مع تركيا ووقف التعاون العسكرية ومراجعة مستوى العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية ، كما عد المجلس العدوان التركي خرقا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى المحافظة على وحدة واستقلال سوريا وتطبيق "قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٢" الخاص بالوضع في سوريا ، وقدم وزير خارجية العراق طلبا رسميا لعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية التي أكدت ضرورة اتخاذ خطوات عربية لدعم الموقف السوري في مواجهة العدوان التركي وذلك من خلال الدعوة الى عودة سوريا الى الجامعة العربية لكن هذا الامر مرهون بإجراءات يجب أن تقوم بها السلطات السورية والتي أهمها ضرورة احتواء المعارضة السورية لأنها أحد العناصر المهمة في المعادلة السورية ، وضرورة التزام النظام السوري بقرارات المجتمع الدولي التي من شأنها أن تعيد الاستقرار والأمن في سوريا (محمد ش.، ٢٠٢٠، صفحة ٣١) .

ثانياً: الموقف الإيراني من المنطقة الآمنة:

على الرغم من أن الازمة السورية كانت لها نتائج سلبية على إيران لما تكبدته من خسائر مادية وبشرية، فإن هذه الأزمة أدت إلى قيام إيران بدور مهم فيها من خلال دعم حزب الله "إيران في العراق وسوريا ولبنان" كما أن مشاركتها في حرب سوريا واليمن كانت بمثابة إنشاء خط دفاع متقدم لها، كما أكدت من خلال مشاركاتها في هذه الحروب أنها تحافظ على مكانتها الدينية بوصفها حامية للمذهب الشيعي في المنطقة، وبهذا تستطيع أن تضم إلى صفوفها العديد من المقاتلين المحليين لتلك البلدان، لتكوين قوات تحارب تحت المظلة الإيرانية ، ويمكن ملاحظة تجنب إيران أي تصعيد عسكري مع إسرائيل، وتعمل إيران على تجنب منح الولايات المتحدة أي مبرر يسوغ لها التدخل في الشؤون الإيرانية (عبدالفتاح، ٢٠١٥، صفحة ١٠٢).

إن موقف إيران من مشروع المنطقة الآمنة في شمال سوريا تمثل بمحاولتها إيجاد حل مشترك مع تركيا على الرغم من أن مضمون الموقف الإيراني معارضة لهذه المنطقة، إلا أنها في هذا الوقت ذاته تحتاج إلى دعم تركيا كي لا توتر العلاقات معها، لا سيما مع

الحصار الاقتصادي الأمريكي المفروض على إيران وأن انسحابها من سوريا وتركها لتركيا ليس أسوأ الخيارات بالنسبة لها. (عبدالفتاح، ٢٠١٥، صفحة ١٠٤)

وخلاصة القول إن الموقف الإيراني من المنطقة الآمنة لا سيما أن تدخلها في سوريا غير مرحب به من أمريكا وإسرائيل وحتى روسيا، لذلك فإن إقامة المنطقة الآمنة شمال سوريا بإشراف تركيا هو الخيار الأنسب بالنسبة لإيران لا سيما أن علاقتها مع تركيا تعدّ جيدة مقارنة بعلاقاتها مع الأطراف الدولية الأخرى (عبدالفتاح، ٢٠١٥، صفحة ١٠٣).

ثالثا: الموقف الروسي من المنطقة الآمنة

تعد سوريا من مناطق النفوذ الروسي منذ الحرب الباردة، وتتسم العلاقات الروسية – السورية بأنها متميزة إذ تعد سوريا المنفذ الوحيد على البحر المتوسط، فضلا عن وجود القاعدة العسكرية الروسية الوحيدة في مدينة طرطوس على البحر المتوسط، لذلك كان الموقف الروسي معارضاً لقيام المنطقة الآمنة "العازلة" وكانت روسيا أيضاً عارضت فرض الحظر الجوي الأمريكي على سوريا وعدته روسيا غير قانوني (بكر، ٢٠١٦، صفحة ٢٩).

عملت روسيا على أن يتم مشروع المنطقة الآمنة بالاتفاق مع تركيا ونظام بشار الأسد، لا سيما أن المنطقة الآمنة بالنسبة لتركيا هي خطوة لمواصلة ضرب حزب الاتحاد الديمقراطي، وكذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في المنطقة الآمنة خطوة لإيقاف التمدد الإيراني في المنطقة لا سيما أنها لن تمس المصالح الروسية فيها ، وأن روسيا لا تريد أن تتأثر العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية. ويقوم الموقف الروسي في سوريا على أسس وثوابت مهمة تعمل روسيا من خلالها على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع كل من تركيا وسوريا بما لا يفقدها أي منهما بوصفهما حليفين استراتيجيين لها. كما أولت أهمية لمدينة إدلب السورية التي تقع تحت سيطرة فصائل تحرير الشام، كما أن تركيا تتوجه نحو منطقة شرق الفرات، وهذا قد يتطلب تنازلات تركية لصالح سوريا بضغط روسيا في إدلب (وحدة تحليل السياسات والتوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، ٢٠١٢، صفحة ٢٩).

ولذلك يمكن القول إن من فائدة المنطقة الآمنة في سوريا بالنسبة لروسيا تقليل النفوذ الإيراني في سوريا دون تدخل عسكري روسي مباشر، والذي يمكن أن يدفع ايران إلى الانسحاب لاحقاً من سوريا، وهذا يعني انفراد روسيا بالسيطرة على سوريا وجعل النظام السوري تحت السيطرة الروسية وفرض القرارات عليه. كما يعطي الانسحاب الأمريكي من شمال سوريا فرصة لروسيا من حيث إنها ستدفع بالقوى الكردية للتوجه نحو نظام بشار الأسد (قدورة، ٢٠١٥، صفحة ٧٧).

رابعاً: الموقف الأوروبي من المنطقة الآمنة في سوريا

تميز الموقف الأوروبي من الثورة السورية منذ بداياتها بالرمزية، إذ إنه حتى مشاركة الدولة الأوربية في محاربة تنظيم داعش لم يكن ذلك الدور المحوري بل كان شكلياً.

بعد مقترح مشروع المنطقة الآمنة في الشمال السوري ومطالبة الولايات المتحدة وتركيا بإنشاء هذه المناطق كان موقف الدول الأوربية متحفظاً وطالبت بأن تكون هذه المنطقة تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر، وأكدت بريطانيا أنها مؤيدة لأي جهد يقلص نفوذ الدولة الاسلامية، وترى أن تنظيم "داعش" لا يزال يشكل تهديداً على سوريا، لذلك ستستمر بالعمل على بذل الجهود ضمن التحالف الدولي للقضاء تماماً على تنظيم "داعش" (العبيدي ح.، ٢٠١٨، الصفحات ١٠١-١٠٢).

أما الموقف الفرنسي فقد كان معارضا بشدة للقرار الأمريكي بإنشاء هذه المنطقة والانسحاب من سوريا، لأنها تعتقد أن خطر تنظيم داعش لا يزال قائماً. وان القوات الفرنسية ستبقى في سوريا على اعتبار أن الحرب على التنظيم لا زالت مستمرة (مولود، ٢٠١٦).

كما أن الموقف الألماني كان معارضا لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من شمال سوريا وإنشاء المنطقة الآمنة باعتبار أن هذا القرار له عواقب على المدنيين السوريين في شمال شرق سوريا، كما أنه يهدد استقرار وأمن المنطقة، لذلك أكدت المانيا ضرورة أن تعيد الولايات المتحدة النظر في قرارها للحيلولة دون حدوث أزمة جديدة في المنطقة. (ذياب، ٢٠١٩، صفحة ٥)

مما تقدم يمكن أن نلاحظ أن الموقف الأوروبي بصورة عامة كان رافضا للانسحاب الأمريكي بإنشاء المنطقة الآمنة في شمال سوريا، كما أعلنت دول أوروبا انها لن تشارك في تنفيذ هذا القرار، وسعت إلى إيجاد موقف أوروبي موحد تجاه القرار الأمريكي ومحاولة الضغط على الولايات المتحدة كي تعيد النظر في قرارها هذا، لا سيما أن الدول الأوروبية لا تملك على أرض الواقع أي عامل قوة مؤثر في الساحة السورية (ذياب، ٢٠١٩، صفحة ٧).

الاستنتاجات

اولاً :إن إنشاء المنطقة الآمنة من تركيا في شمال سوريا في ظاهرها كان الغاية منها توطين اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا إلّا أن الغاية غير المعلنة هي القضاء على قوات (قسد) الكردية في شمال سوريا.

ثانياً: قيام تركيا بعملية عسكرية "نبع السلام" في سوريا أدى إلى توتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي سحبت قواتها من شمال سوريا إذ اشترطت الولايات المتحدة على تركيا عدم استخدام القوة المفرطة في العملية العسكرية ولذلك حددت مساحة معينة لدخول القوات التركية إلا أن تركيا لم تلتزم بها مما أدى إلى توتر العلاقة بين الطرفين.

ثالثاً: كان من نتائج العملية العسكرية التركية والتوغل داخل الأراضي السورية عودة سيطرة قوات النظام السوري على أجزاء واسعة من المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية إذ اتفق الطرفان الكردي والنظام السوري على انسحاب الأكراد ودخول قوات النظام السورية بمساندة روسيا إلى شمال سوريا.

رابعاً: على الرغم من رفض العديد من الدول الإقليمية والدولية العملية العسكرية في شمال سوريا إلا أنه لم يصدر قرار أممي رسمي رادع لتركيا، وذلك لأن معظم هذه الدول تربطها علاقات اقتصادية مع تركيا.

المصادر

١. بشير عبدالفتاح. (٢٠١٥). تركيا وإيران والازمة السورية. مجلة الشرق الأوسط.
٢. تركيا... الأكراد يهددون عرش أردوغان. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www. assakina.com.
٣. جريدة الشرق أوسط. (١٥/ تشرين الأول/ ٢٠١٩). الجامعة العربية تطالب تركيا بالانسحاب من الأراضي السورية.
٤. جواد الحمد. (٢٠١٢). السياسة الخارجية التركية. الاردن: مركز دراسات الشرق الأوسط.
٥. حسن محمد العبيدي. (٢٠١٨). حزب العمال الكردستاني (*pkk*) وأزمة الهوية. بغداد.
٦. خالد احمد ابو الحسن. (٢٠١٤). النفوذ التركي في ضوء الأزمة السورية (المجلد العدد ٦٦). الاردن: مجلة دراسات شرق أوسطية.
٧. رنا مولود. (٢٠١٦). دوافع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. (جامعة بغداد، المحرر) أوراق دولية.
٨. سعد محمد الجبوري. (٢٠١٧). الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية والأزمة السورية انموذجا (المجلد ١). بيروت: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
٩. سميرة صبري. (٢٠١٢). السياسة التركية وأمريكا في ظل التحولات السياسية العربية..2012
١٠. شذى حسن محمد. (٢٠٢٠). الموقف العربي من العدوان التركي. القاهرة.
١١. طارق ذياب. (٢٠١٩). نبع السلام، قراءة من التفاهمات والتداعيات . القاهرة: المعهد المصري للدراسات .

١٢. عصام بدوي. (٢٠١٩). العرب والعدوان التركي على سوريا. القاهرة.
١٣. علي بكر. (تشرين الأول، ٢٠١٦). تحولات السياسة التركية وأبعادها الإقليمية .مجلة السياسة الدولية.
١٤. عماد يوسف قدورة. (٢٠١٥). روسيا وتركيا، علاقات متطورة وطموحات متنافرة في المنطقة العربية. قطر.
١٥. قيس نامق محمد. (٢٠١١). سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على دول الجوار (المجلد ١). بغداد، العراق: دار الفراهيدي للنشر والتوزيع.
١٦. كمال واكير. (٢٠١٢). صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١ (المجلد ٢). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
١٧. مثنى فائق العبيدي. (٢٠١٦). سياسة تركيا تجاه القضية العربية (المجلد ١). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
١٨. محمد السيد سليم. (٢٠١٣). الأدوار التركية في الوطن العربي. بيروت.
١٩. محمد عبد القادر دخيل. (٢٠١٢). الربيع العربي في تركيا في شرق أوسط جديد. القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقلة والاستراتيجية.
٢٠. مركز الفكر الاستراتيجي، هل تنجح تركيا في إقامة منطقة امنة في شرقي الفرات. (٢٠١٧). عمان.
٢١. وحدة تحليل السياسات والتوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية. (٢٠١٢).